اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

في الهم الاقتصادي

من اجل تداولات أمينة في سوق الاوراق المالية

اعلن سوق الاوراق المالية جلسة يوم الاربعاء ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٥ آخر جلسة تداول ليتفرغ منتسبوه لنقل السوق الى مقره الجديد بما يتيح ظروفاً اكثر ملاءمة لتواصل فعالياته، وينتظر ان تستغرق تلك العملية طيلة ما تبقى من شهر رمضان المبارك، لتستأنف التداولات في اعقاب عيد الفطر.

وحين ننتظر بلهف افتتاح البورصة الجديدة فان أهم ما نتمناه ليس تحول موقع السوق الى بناية جديدة جيدة الاثاث والمكاتب، قدر ما نضمن اولاً وقبل كل شيء سلامة الاداء وتجنب المخالفات التي اضحى لها اول وليس لها اخر. ان ما تتطير منه ادارة السوق رصدنا السلبيات والصفقات التي تتعارض مع ابسط متطلبات السلامة والامان، بل ان بعضها راح يزكم الانوف، وقد تطوعنا لفضحها وتأثير المخاتلات ووسائل الغش المتعمد في تمريرها، ودعونا بشأنها المؤسسات الرقابية المعتمدة مثل هيئة الاوراق المالية المعنية بمسؤولية متابعة اداء السوق، دون ان تقدم –لحد الآن– على اية محاولة لمناقشة او تدقيق صفقة او اداء حيث لا تخلو جلسة من مخالفة او عملية التفاف.

ورغم اننا تعرضنا لانتقادات ظالمة من ادارة السوق حين تطرقنا الى الوسائل المرفوضة في تمرير لعبة الانتخابات وتكريس ظاهرة سطوة (ظالمة) لبعض وسطاء السوق الذين تسلقوا على ادارته خلال لعبة الانتخابات (سيئة الصيت) حين اعتمد وسيط رئيسا لمجلس محافظة السوق، فضلا عن غالبية اعضاء المجلس اعتماداً على واقع مدان شرعه المحتل بفعل تداولات مشبوهة مع الخبير الامريكي الذي فرض على السوق، ليفرض هو الاخر تشريعاً غريبا اعتبر فيه وسطاء السوق اعضاء هيئته العامة حصراً دون ان يكون للمستثمرين والمساهمين، وحتى الشركات المساهمة التي تعد محور هيكل السوق وتداولاته، أي دور سوى تمثيل شكلي وهامشي يقرره الوسطاء انفسهم بصفتهم الهيئة العامة.

امام هذا الواقع الغريب اصبحت كل قرارات السوق وثوابته وتعليماته لا تتطرق الا لما يلبي مصالح الوسطاء الذين جبلوا (مهنياً) على اولويات تثبيت مصالحهم اولاً واخراً في اية اجراءات.

ان اهم اولويات اصلاح السوق من واقعه المأساوي ان تلتفت المؤسسات التشريعية والقانونية الى الحيف الكبير الذي لحق بالمساهمين، وبعموم المعنيين بالعمل الاستثماري بما يعيد النظر بالقوانين والاليات المفروضة ، وتعمل جاهدة لانصاف هذا القطاع من جشع المتطفلين الذين اثروا على حساب تدهور السوق وخساراته الفادحة بما الحق الضرر بعموم حركة اقتصادنا الوطني.

حسام الساموك

الكتلة النقدية لدى المصارف العراقية والسبيل لاستثمارها

من حين لآخر، تتوفر لدى العديد من المواطنين سيولة نقدية ملموسة ناتجة عن ارتفاع في المداخيل، كما هو الحال الان، اذ عمدت الدولة الى زيادات كبيرة في رواتب الموظفين (خاصة ممن لديهم سنوات خدمة طويلة)، وكذلك الزيادات في رواتب المتقاعدين.

شاهين الطاهر

ان التراكم النقدي، يدفع اصحابه او معظمهم الى طرق ابواب الاستثمار الصناعي بالدرجة الاولى والتجاري (الوساطة) بالدرجة الثانية، لكن فرص الاستثمار محدودة او مغلقة كما هي الحال الان، فالاستثمار الصناعي مثلاً يتطلب وضعاً امنيا مستقراً، ويتطلب خدمات اساسية في مقدمتها الكهرباء... ويتطلب توفير المواد الاولية... واخيرا يتطلب اجراءات حماية للمنتوج الوطني العراقي، ومثل هذه (المتطلبات) غائبة الى حد كبير.

ولذلك اصبح (الاستثمار الصناعي) مخاطرة كبيرة يتجنبها اصحاب رؤوس الاموال المحليون، ولان المواطنين يريدون تحقيق هامش من الربح لمداخيلهم لذلك نجدهم يتوجهون نحو المصارف (الحكومية خاصة) لايداع ما لديهم من اموال في هذه المصارف.

هنا تفاقمت مشكلة موجودة اصلاً لدى تلك المصارف اذ تعاني المصارف العراقية، والحكومية منها على وجه الخصوص من مشكلة الكتلة النقدية السائلة لديها، حيث ان هذه المصارف مضطرة الى ان تدفع فوائد لأصحاب الاموال المودعة لديها وبالتالي تقل ارباح هذه المصارف، وهنا اضطرت الى اتباع اسلوب طارد للمواطنين المودعين، برفض فتح حساب للتوفير وللودائع الثابتة، او تقليل نسبة الفائدة كما هو متبع الان.

لكن بحثاً متأنياً يوصلنا الى معالجات بديلة، من شأنها امتصاص جزء كبير من هذه الكتلة النقدية، وبالتالي تحجيم حالة التضخم الركودي، ان لم نقل تقليلها، ومن المعالجات البديلة تطبيق اسلوب الصيرفة الشاملة.

مفهوم الصيرفة الشاملة

فالصيرفة الشاملة تعني ان يتعامل المصرف مع كافة القطاعات وان يقدم مختلف الخدمات المالية التي تحتاجها تلك القطاعات وبعبارة ادق فالمصرف الشامل هو منظمة اعمال يعمل في ظل رسالة محدودة لتحقيق مجموعة من الاهداف عن طريق قيامه بالانشطة المصرفية والمالية على اختلاف انواعها وتقديم الخدمات الملائمة لحاجات الجمهور افراداً ومنظمات في ظل الظروف المحيطة معتمداً على فلسفة التنويع فضلا عن قيامه بدور المنظم والمشارك والموجه.

اهم عمليات الصيرفة الشاملة

ومن الطبيعي ان تطبيق عمليات الصيرفة الشاملة سوف يؤدي الى تشغيل امثل وكامل لموارد تلك المصارف والقضاء على الكتلة النقدية.

وتقوم المصارف الشاملة بالعديد من العمليات، منها عمليات صيرفة تقليدية واخرى غير تقليدية. ان العمليات التقليدية للمصارف التجارية تتضمن: عمليات الحسابات المصرفية كالحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة وكذلك خصم الكمبيالات وتحصيل الديوان والشيكات ومنح الائتمان وعملية التوسع في منح القروض الاستهلاكية وعملية التوسع في خدمات الصراف الالي والتحويلات الالكترونية للاموال.

اما العمليات غير التقليدية للمصارف الشاملة فتتمثل في: خلق فرص الاستثمار الجديدة والاسهام بها، وما تتطلبه هذه العملية من اعداد دراسات الجدوى، والاعلان بشكل منظم عن الفرص الاستثمارية المتاحة، وتسويقها لغرض تشجيع المستثمرين. كما ان المصارف الشاملة يمكنها الاسهام بالمشروعات الجديدة، خاصة اذا كانت هي المبادرة اصلاً لدراسة جدواها واجراء الاتصالات مع الجهات والمصالح الممولة لها.

ومن عمليات (المصرف الشامل): الصيرفة الاستثمارية وهي عملية وساطة مالية تنقل الاموال من هؤلاء الذين يرغبون بالاستثمار الى الذين يحتاجون للاموال.

ومن العمليات الاخرى التي يمارسها (المصرف الشامل):

- القيام بعمليات التامين وتؤدي هذه العملية الى ميزتين هما:
- سيحصل المصرف على مردود من خلال تسويق الخدمة التأمينية بتكلفة قليلة.
- سيحصل الزبون على الخدمات المالية المتكاملة (الائتمان والتأمين) من المكان نفسه.
- عملية الترويج للاستثمار في الادوات المالية الاسلامية من خلال الشراء والتعامل في الادوات المالية الاسلامية التي تصدرها المؤسسات المصرفية والمالية الاسلامية وذلك لحسابها الخاص ولحساب زبائنها وفي مقدمة هذه الادوات سندات المقايضة وصكوك وشهادات المضاربة والمشاركة والاستزراع والاستصناع والمرابحة والاقتناء.
- التعاون مع مؤسسات العون الانمائي وترويج سنداتها.
- عملية توريق القروض المصرفية أي تحويل القروض المصرفية الى اوراق متنوعة على رأسها السندات، ثم طرحها في الاسواق المالية بما يزيد من سيولة وعمق واتساع هذه الاسواق. كما يمكن للمصارف ان تمارس هذه الخدمة بالنسبة للشركات والمؤسسات الراغبة في توريق مديونيتها بحيث تقدم لها الاستشارة والنصح المالي وتساعد على تسويق الاوراق المالية الناتجة عن عملية التوريق.
- الاقراض بضمان الاوراق المالية وهي ما تقدمه المصارف من قروض للوسطاء والتي تسمى (المتاجرة بالهامش) أي شراء الاوراق المالية من قبل المتعاملين او الوسطاء على الحساب شرط ان يخضع هذا النوع من التعامل لما تشترطه المصارف المركزية من متطلبات للهامش.
- دعم التحول الى الشركات المساهمة عن طريق الاسهام بتحويل ملكية المنشآت من شركات الاشخاص الى شركات الاموال، وذلك بطرح اسهمها للاكتتاب الخاص او العام في الاسواق المالية، وتقديم الاستشارة لمثل هذا التحويل في الملكية، واعداد دراسات جدوى لتحويل الملكية، وشراء جزء من هذه الاسهم التي تصدرها، كما تتولى مهمة اسناد عملية اصدار اسهم هذه الشركات او القيام بتسويقها وتوزيعها بين عدد اكبر من المساهمين.
- ادارة صناديق الاستثمار المشترك وذلك من خلال تأسيس او المساهمة في تأسيس هذه الصناديق وادارتها باعتبارها قنوات استثمارية توفر لجمهور المستثمرين –افراداً ومؤسسات– ممن لا يملكون الخبرة والقدرة على ادارة استثماراتهم بصورة مباشرة، فضلاً عن الفرصة للدخول والمشاركة في الاسواق النقدية والمالية، المحلية والعالمية.
- القيام بعمليات التمويل التأجيري وتمويل المبيعات الآجلة.
- القيام بعمليات امين الاستثمار.
- اصدار البطاقات الائتمانية.
- اصدار الاسهم والسندات لصالح الشركات والاتجار بالعملات.

الحالة العراقية

بعد ان حددنا ان حل المشكلة يكمن باللجوء الى الصيرفة الشاملة، وقد استعرضنا اهم عمليات الصيرفة الشاملة فان الذي يهمنا هو حالة المصارف العراقية والتي قد تكون ابسط عملية يمكن ان تقوم بها هي عملية التمويل التأجيري وذلك عن طريق تطبيق احد الخيارين او تطبيقهما معاً:

الخيار الاول ويتمثل ببناء مجمعات سكنية وتأجيرها للمواطنين بأسعار مناسبة، فان هذا سوف يؤدي الى التقليل من مشكلة السكن والى تشغيل اموال تلك المصارف في عملية بناء المجمعات وكذلك سوف يقلل من البطالة الموجودة في صفوف المواطنين.

الخيار الثاني ويتمثل بشراء مولدات كهربائية وتوزيعها على الاحياء السكنية وقيامها ببيع الكهرباء للمواطنين باسعار اقل وبنوعية خدمات افضل وسوف تقلل من مشكلة الكهرباء.

ان ما قدمناه من حل عن طريق تطبيق واحدة من عمليات الصيرفة الشاملة، فاذا ما طبقت جميع هذه العمليات فهل ستبقى مشكلة الكتلة النقدية في المصارف العراقية؟ نظن ان الجواب يتلخص باحتمال اكبر لامتصاصها.

النقد الدولي ينتقد روسيا بسبب توقف الإصلاح الاقتصادي

واشنطن / الوكالات

انتقد صندوق النقد الدولي روسيا بشدة إذ اعتبر أن الإصلاح الاقتصادي فيها توقف بعد أن أضرت الحملة التي قادتها الدولة لتفكيك شركة يوكوس للنفط بمناخ الاستثمار.

وقال الصندوق في تقرير نشر على موقعه في الإنترنت إن جميع الإصلاحيين الرئيسيين في الحكومة اتفقوا مع موظفي الصندوق على أن الإصلاحات متوقفة، وأن قضية يوكوس أضرت بمناخ الاستثمار.

وحث التقرير الذي صدر عقب قيام بعثة لتقصي الحقائق من الصندوق بزيارة العاصمة الروسية موسكو، على تبني قدر أكبر من المرونة فيما يتعلق بأسعار الصرف، لكنه أشار إلى أن البنك المركزي يعارض تعويم العملة ويفضل وضع أهداف لسعر الصرف والتضخم.

كما قال التقرير إن روسيا تبحث إمكانية سداد جميع ديونها الباقية لنادي باريس للحكومات الدائنة وتبلغ ٢٨ مليار دولار عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

ويأتي ذلك النقد بعد يوم من قيام رئيس البنك الدولي بول ولفويتز بحث روسيا على مكافحة الفساد المتزايد وتحسين أداء جهازها القضائي.

عرض شراء حصة في اتصالات تونس ينتهي في كانون الثاني

تونس / الوكالات

قالت مصادر قريبة من مزاد بيع حصة ٣٥٪ من شركة اتصالات تونس الحكومية إن ١٣ شركة اتصالات أوروبية وشرق أوسطية مطالبة بتقديم عروضها لشراء الحصة في فترة تستمر حتى ٣١ كانون الثاني المقبل.

وأوضحت المصادر أن التوقعات في البداية تركزت حول تقديم الشركات، ومنها شركات رائدة في مجال الاتصالات، عروضها لكسب حصة في أكثر الشركات التونسية ربحية في أوائل كانون الأول المقبل إلا أنه تم تمديد تقديم العروض.

وأفاد مصدر مقرب من المزاد أن أقصى موعد لتقديم العروض سيكون يوم ٣١ كانون الثاني المقبل.

وتأهل عدد من الشركات للتقدم بالعروض في وقت سابق من الشهر الجاري ومن هذه الشركات "فيفندي يونيفيرسال" الفرنسية و"فرانس تليكوم" و"تليفونيكا" الإسبانية واتصالات الإماراتية.

وأما الشركات المشاركة الأخرى في المزاد فتضم "تليكوم إيطاليا" و"برتغال تليكوم" و"بويج تليكوم" الفرنسية و"بتلكو" البحرينية و"إم تي إن" من جنوب أفريقيا والاتصالات المتنقلة الكويتية و"سعودي أوجيه تليكوم" والاتصالات السعودية وكونسورتيوم من شركات إماراتية ومجموعة لتكنولوجيا المعلومات من دبي ودبي للاستثمار.

حركة السوق

المواد الغذائية في رمضان

بغداد- يحيى الشرع

بعد تلكؤ وزارة التجارة في تأمين وتوزيع مفردات البطاقة التموينية على المواطنين وعلى مدى اكثر من عام سجلت بورصة المواد الغذائية في بغداد وتحديداً في اسواق جميلة والشورجة وشورجة البياع اعلى معدلات الاسعار وخاصة قبل حلول شهر رمضان المبارك بايام وحتى يومنا هذا.

(الحدث الاقتصادي) زارت شورجة البياع وسجلت اسعار المواد الغذائية الرئيسة، فقد وصل سعر الرز نوع المضايف بسمتي الى ٦٣٥٠ ديناراً بينما كان سعره قبل رمضان ٥٥٠٠ دينار والرز عنبر نفيس ٧٠٠٠ دينار وسابقاً كان سعره ٦٢٥٠ ديناراً وهذه الاسعار لاوزان (٥ كغم)، والزيوت سجلت نصف دولار ارتفاعاً لسعر الكارتون ذي ٢٤ عبوة بينما سجلت اسعار الدهن ٢٪ صعوداً، والمعجون التركي والايراني سجل هو الاخر نصف دولار للكارتون ذي ٢٤ عبوة، بينما واصل السكر صعوده التدريجي بعد غياب اكثر من ستة اشهر بنسبة ١٥٪ اذ وصل سعر الكيس ما بين ٤٦- ٤٧ الف دينار.. اما العصائر والشرابت فلم تسجل أي ارتفاع وظلت اسعارها ثابتة ، كما حافظت الاجبان على اسعارها باستثناء نوع الكيري الذي وصل سعره الى ٤٩ دولاراً للكرتون ذي (٦٠) قطعة بينما كان سعره ٤٦ دولاراً اما نوع (كرافت) فيباع الان بـ ٥٠ دولاراً بالجملة بينما كان سعره قبل ايام ٤٧ دولاراً للكرتونة، اما المشروبات الغازية فتراجعت اسعارها الى سابق عهدها قبل ايام الاستفتاء بعد ان وصلت الى ٧٥٠٠ دينار للدزينة، وتباع الان بسعر ٢٦٥٠ دينارا فيما حافظت مادة المساحيق والصوابين على اسعارها ولم تسجل لا صعودا ولا نزولاً.

(الحدث الاقتصادي) التقت السيد محمد الغريان تاجر جملة في شورجة البياع الذي قال ان حركة السوق غير مستقرة وتميل الى الركود والكساد جراء اسباب كثيرة اولها قطع الطرق المفاجئ وتطبيق نظام الزوجي والفردي للسيارات. فضلاً عن الوضع الامني الذي حد كثيراً من حركة المتسوقين والمتعاملين مع اسواقنا.

وقال ان ارتفاع الاسعار يعود سببه الاول الى وزارة التجارة التي لم تستطع ان تؤمن وصول مفردات البطاقة التموينية الى المواطن ما ساعد على ارتفاع اسعار السكر بوجه خاص بعد ان كان سعره قبل الانقطاع ٣١ الف دينار مضيفاً ان الاسعار ستشهد صعوداً تدريجياً في حال عدم تسلم المواطن الحصة التموينية كاملة.

وهناك رأي آخر اذ تقول السيدة تبارك الحاج توفيق ان النوعيات الرئيسة لمفردات الحصة التموينية والمعتمدة من قبل وزارة التجارة ساعدت كثيراً على ارتفاع الاسعار مثل مادتي السكر والرز وكذلك الدهن، فالغالبية من المواطنين اضطرت الى بيعه واستبداله بالزيت لان قسماً كبيراً من المرضى وكبار السن لا يقبلون على الدهن الجامد وكذلك تساءلت مستغربة عن اصرار وزارة التجارة على توزيع المساحيق والصوابين الرديئة على المواطنين. وشاطرها الرأي عدد من التجار والمواطنين الذين كانوا يتسوقون ما غاب عن مفردات البطاقة التموينية او استبدال المواد الرديئة ببيعها وشراء بدائلها بأسعار عالية.